أهالي المفقودين يشككون بالرواية الرسمية حول «مقبرة» دير مار فرام في الشبانية

المتن الاعلى ـ أنور عقل ضو

ثمة وجع ماثل في عيون من فقدوا أحبة وأعزاء، وجع استوطن قلوب اللبنانيين من كل المناطق والطوائف والأحزاب والقوى السياسية، ممن لم يتسنّ لهم وداع من نحروا في موجات القتل المتنقلة ساحلاً، وجبلا، شمالا وجنوبا وبقاعاً، وبدا أن الجرح لم يندمل حتى الآن، فهو لا يزال قادرا على الظهور راعفاً في لحظات استذكار من قضوا في حروب الطوائف، تماماً كما حدث في البلدة الشبانية في المتن الاعلى، عندما أشيع قبل نحو عشرة أيام أن ثمة «مقبرة جماعية» قرب «دير مار فرام الرغم» لطائفة السريان الكاثوليك، وهو أحد أقدم الأديرة في لبنان.

واكبت «السفير» وقتذاك عن بعد عمليات الحفر التي تولتها آليات بإشراف القوى الأمنية، التي ضربت طوقاً مانعة ممثلي وسائل الإعلام من الوصول إلى المكان، ومعاينة بقايا العظام الموجودة، وبحضور الطبيب الشرعي والأدلة الجنائية، ليتبين بعد نحو ساعتين أن العظام تعود لقطعان من الماعز طمرت في المكان، وحتى قبل أن تبادر القوى الأمنية إلى الإعلان أن العظام تعود لحيوانات، كنا غادرنا بعد أن أسرّ لنا أحد رجال الأمن ممن كانوا في الموقع أنه رأى «جماجم طولية بدت عليها قرون»، وقال: «لا وجود لبقايا عظام آدمية والأمر باد للعيان».

كما أن الموقع الذي طمرت فيها رؤوس الماشية لم يكن قد شقت إليه طريق خلال الحرب الأهلية، ما يؤكد النتائج التي أعلنتها القوى المعنية، إلا أن بعض المواطنين المعنيين، رفضوا تصديق «الرواية الرسمية»، وأكد بعضهم أن «كل شيء في لبنان يتم توظيفه سياسياً». ولعل ذلك السبب جاءت جولة الأمس.

وفي الجولة، لم تسمح القوى الأمنية ومسؤول لجنة الوقف في الدير للمتجمعين بالتوجه إلى الموقع، ما أثار جوا من التشنج، وكان على أثره البيان الصادر عن «لجنة أهالي المخطوفين والمفقودين في لبنان ولجنة دعم المعتقلين والمنفيين اللبنانيين والمركز اللبناني لحقوق الإنسان».

وجاء فيه: «إثر الأخبار والمعلومات التي تم تداولها مؤخراً بشأن وجود مقبرة جماعية في وقف طائفة السريان الكاثوليك في بلدة الشبانية، ثم الإعلان الرسمي بأن بقايا العظام التي عثر عليها في هذا المكان هي بقايا حيوانية (ماعز وكلاب)، توجهنا كممثلين عن الجمعيات الثلاث: لجنة أهالي المخطوفين والمفقودين في لبنان، لجنة دعم المعتقلين والمنفيين اللبنانيين (سوليد) والمركز اللبناني لحقوق الإنسان بمعية المحامي الأستاذ نزار صاغية، والطبيب الشرعي الدكتور حسين شحرور إلى البلدة المذكورة بهدف الاطلاع عن كثب على حقيقة الأمر. لكننا فوجئنا برفض قاطع من قبل وكيل الوقف السيد موريس الخلّي، ورئيس البلدية السيد كريم سركيس، وممثل عن مخابرات الجيش بموجب اتصال هاتفي أجراه بأحد أعضاء الوفد طالباً منه الحصول على إذن من النيابة العامة حتى نتمكن من زيارة موقع المقبرة. كما حضر عناصر من قوى الأمن الداخلي بمهمة منع الوفد من التوجه إلى الدير وفق ما أعلنوا». وأضاف: «وقد استمعنا إلى عدد من سكان البلدة، وبعضهم من ذوي المفقودين، وكانوا غير مقتنعين بالرواية الرسمية التي لا تهدف برأيهم سوى إلى لفلفة الموضوع.

كما استمعنا إلى شهود صرحوا بأنهم شاهدوا بأم العين البقايا من جماجم وعظام ملفوفة بأكياس من النايلون». ورأى البيان أن «الموقف الرسمي الذي منعنا من التوجه إلى المكان قد ولّد لدينا شكوكاً مشروعة بوجود تواطؤ رسمي لطمس حقيقة المقبرة، وعزّز لدينا القناعة بوجوب المتابعة لكشف حقيقة ما جرى».

وتابع البيان: «نوجه هذا الكتاب لإعلام الرأي العام بالخفة التي تعاطت وتتعاطى بها الدولة اللبنانية وأجهزتها مع قضية المفقودين، وباستمرار نهجها الآيل إلى إخفاء الحقائق والتنكر لذاكرة الضحايا وحق أهاليهم بالمعرفة. وجئنا نطالب رئيس الحكومة والحكومة وجميع المسؤولين بما يلي، اتخاذ إجراءات فورية لحماية المقبرة ومحيطها في بلدة الشبانية وذلك منعاً لأي عبث فيها، محذرين من أي استخفاف، منبهين بأن أي تلاعب بمكونات المكان المذكور يشكل جرماً جزائياً، محملين الحكومة المسؤولية الكاملة».

السفير، ٣ آب ٢٠١١، صفحة ٨